أولى وعبارة الكشاف أقرب من عبارة المصنف الآن بلزوم وجوب التخصيص
في مثله فليتأمل **قوله** كقوله هم لا يعني أن القصر ممكن فيه
قوله والمسند إليه المتأخر إلخ لا يجوز أن تكون شمس الضحى إلخ هو
المسند لما عرفت من امتناع وقوع المعرفة خبرًا عن نكرة فلو قيل إن قوله
بلاثة مبتدأ وقوله تشرق خبره وقوله شمس الضحى إلخ بدل أو خبر مبتدأ محذوف
أي هم لكان معنى بديعًا بل لا يبعد أن يقال إنه أقرب من الأول. وقيل الضمير
مبالغة في المدح وذلك لأنه يكون المسند إليه وجعل خبره فعلا للتخصيص
قطعًا عند السكاكي وعند الشيخ أيضًا على ما رواه المصنف فالمعنى أن بلاثة
لا غيرها هي التي تشرق الدنيا ببهجتها وهم شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر
كما في قول الأعرابي فالمشرقات النيرات بلا أثر * الشمس والقمر المنير وجعفر
ولا يتوهم أنه نكرة فلا يصح الابتداء به لعدم التخصيص لأن التخصيص موجود
فيه كما في رجل جاءني وقد سلف الكلام فيه على أن ابن الدهان قال إذا حصلت الفائدة
فأخبر عن أي نكرة شئت **قال نجم الأئمة** الرضي وما أحسن ما قال
يعني ابن الدهان **قوله** لأن بعضها مختص بالباقين يعني لو قال جميع
ما ذكر غير مختص بها فإن المحكوم عليه المجموع من حيث هو مجموع فهو صحيح
لأن البعض مختص بها فالمجموع من حيث هو أيضا يكون مختصًا بها وكذا إن
كان كل فرد كان المحكوم عليه المجموع لأن الحكم الجائي فيكون كل فرد محكومًا
عليه بأنه غير مختص بها **قوله** متعلقات الفعل يجوز فتح اللام وكسرها
وذلك أنه إن نظر إلى أن المحمول فرع على عامله ومتعلق به فلفظ المتعلقات
بالكسر وإن نظر إلى جانب المعنى والحقيقة حيث إنما يتعلق الفعل به إذ يكون
الفتح **قوله** ثم مهد لذلك مقدمة تكون تلك المقدمة ممهدة لجميع ما ذكر
في هذا الباب غير واضح لأنه ذكر فيه أن الأشياء حذف المفعول وتقديمه

وتقديم

أحوال متعلقات الفعل

وتقديم بعض المحمولات على بعض ولا دخل للمقدمة في الأول **قوله**
الفعل مع المفعول سيذكر في الشرح في بحث الكناية أن كلمة مع إنما تدخل
على المتبوع يقال جاء فلان مع الأمير ولا يقال جاء الأمير مع الوزير وقد عرفت
فيما مر أيضًا أن كل واحد من الفعل ومتعلقه فرع على الآخر من جهة فيكون
أن يقال ذكر الفعل مع المفعول كما في هذا وأن يقال ذكر المفعول مع الفعل
كما في قول المصنف من ذكره معه في أحد الوجهين وقوله بعينه فإذا لم يذكر معه
في أحد الوجهين أيضًا وهذا بناء على ما ذكره وإلا فقد عرفت عدم كلية كون ما بعد
مع متبوعًا **قوله** أو ذكر الفعل مع كل منهما في هذا الوجه زيادة قرب
لفظي من حيث إرجاع الأولين من الضمائر الأربعة إلى شيء واحد بخلاف
الوجه الأول لكن الأول أرجح معنًى لأن الكلام في أحوال متعلقات
الفعل لا في أحواله نفسه ولفظ الموافق قوله فإذا لم يذكر معه فإن المسند
إليه في يذكر هو المفعول كما صرح به في الشرح وذلك لتصريح المصنف
به في الإيضاح الذي هو كالشرح لهذا المختصر حيث قال ومقول الفعل
المتعدي إذا أسند إلى فاعله ولم يذكر له مفعول وأما بالنظر إلى مجرد عبارة
المختصر فيمكن أن يكون المسند إليه هو الفعل ويوجه النفي إلى القيد كما
هو القاعدة الشائعة في دخول النفي على كلام فيه قيد كذا قيل وفيه
أن كون عبارة الإيضاح دالة على أن الضمير في يذكر ينبغي أن يرجع إلى المفعول
هنا وإنما يظهر لو قال ولم يذكر معه مفعول ولو قيل بأن الوجه الأخير
أرجح من جهة اللفظ على الإطلاق لم يبعد وذلك لأن الضمائر الأول تجري
على نسق واحد وكذلك الضمائر المفردات ويكون ضمير قوله فإذا لم يذكر
أيضًا للفعل ومن خلى الذوق وشأنه أدرك أن حق إرجاع الضمائر
المذكورة أن يكون إلى الفعل وذلك لوقوع عبارة سياق قول المصنف الفعل

Copyright © King Saud University